قال: ونقيضا المتساويين متساويان» وإلا لصدق أحدهما على ما كذب عليه الآخر,

فيصدق أحد المتساويين على ما كذب عليه الآخر» وهو محال» ونقيض الأعم من

شيء مطلقاً أخص من نقيض الأخص مطلقاً؛ لصدق نقيض الأخص على كل ما

يصدق عليه نقيض الأعم من غير عكس. أما الأول؛ فلأنه لولا ذلك لصدق عين

الأخص على بعض ما صدق عليه نقيض الأعم؛ وذلك مستلزم لصدق الأخص

بدون الأعم وإنه محال. وأما الثاني فلأنه لولا ذلك لصدق نقيض الأعم على كل ما

يصدق عليه نقيض الأصء وذلك مستلزم لصدق الأخص على كل الأعم وهو

محخال. والأعم من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم أصلا؛ لتحقق هذا العموم

بين عين الأعم مطلقاً ونقيض الأخص مع التباين الكلي بين نقيض الأعم مطلقاً

وعين الأخص. وتقيضا التبايئين متباينان تبايناً حقيا الأمنما إن ل يضذقا معاً أصلاً

كاللاريجوة واللاعتع كان بينهما تباين كلي» وإن صدقا معاً كاللا إنسان واللا فرس

كان بينهما تباين حزئي؛ ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض الآحر فقطء فالتباين

الحزئي لازم جزماً.

أقول: لما فرغ من بيان النسب الأربع بين العينين

شرع في بيان النسب بين النقيضين؛ فنقيضا المتساويين متساويان أي يصدق كل

واحد من نقيضي المتساويين على كل ما يصدق عليه نقيض الآخرء وإلا لكذب

أحد النقيضين على بعض ما صدق عليه نقيض الآخرء لكن ما يكذب عليه أحد

النقيضين يصدق عليه عينه» وإلا لكذب النقيضان؛ فيصدق عين أحد المتساويين على

بعض نقيض الآحر» وهو يستلزم صدق أحد المتساويين بدون الآخرء وهذا حلف»

مثلا: يجب أن يصدق

كل لا إنسان لا ناطق» وكل لا ناطق لا إنسان» وإلا لكان بعض اللاإنسان ليس بلا

ناطق» فيكون بعض اللاإنسان ناطقا وبعض الناطق لا إنساناء وهو محال» ونقيض

الأعم من شيء مطلقا أحص من نقيض الأخص مطلقاء أي يصدق نقيض الأخحص

على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم؛ وليس كل ما

صدق عليه نقيض الأخص يصدق عليه نقيض الأعم. أما الأول: فلأنه لو لم يصدق

نقيض الأحص على كل ما يصدق عليه نقيض الأعم يصدق عين الأخحص على بعض

ما صدق عليه نقيض الأعم؛ فيصدق الأخص بدون الأعمء وهو محال كما تقول:

يصدق كل لا حيوان لا إنسان» وإلا لكان بعض اللاحيوان إنساناء فبعض الإنسان

ل حيوان: هذا خلف.. وأما الثائ:

فلأنه لو لم يصدق قولنا ليس كلما صدق عليه نقيض الأعص يصدق عليه نقيض

الأعم لصدق نقيض الأعم على كل ما يصدق عليه نقيض الأخعص» فيصدق عين

الأخعص على كل الأعم بعكس النقيض» وهو محال» فليس كل لا إنسان لا حيواناء

وإلا لكان كل لا إنسان لا حيواناء وينعكس إلى كل حيوان إنسان» أو نقول أيضا:

قد ثبت أن كل نقيض الأعم نقيض الأخصء فلو كان كل نقيض الأخص نقيض

الأعم لكان النقيضان متساويين؛ فيكون العينان متساويين» هذا خلفء أو نقول:

العام صادق على بعض نقيض الأخص؛ تحقيقا للعموم» فليس بعض نقيض الأخص

نقيض الأعم بل عينه. وفي قوله: "لصدق نقيض الأحص على كل ما يصدق عليه

نقيض الأعم من غير عكس" تسامح؛ لجعل الدعوى جزءا من الدليل» وهو مصادرة

على المطلوب. والأمران اللذان بينهما عموم من وجه ليس بين نقيضيهما عموم

أصلا أي لا مطلقا ولا من وجه؛ لأن هذا العموم أي العموم من وجه متحقق بين

عين الأعم مطلقا ونقيض الأحصء وليس بين نقيضيهما عموم لا مطلقا ولا من

وجهء أما تحقق العموم من وجه بينهما؛ فلأنمما يتصادقان في أخحص آخره»

ويصدق الأعم بدون نقيض الآخر ف ذلك الأعصء وبالعكس في نقيض الأعم

كالحيوان واللاإنسان؛ فإهما يجتمعان ف الفرسء والحيوان يصدق بدون اللاإنسان في

الإنسان» واللاإنسان بدون الحيوان في الجماد» وأما أنه لا يكون بين نقيضيهما عموم

أصلا؛ فللتباين الكلي بين نقيض الأعم وعين الأخص؛ لامتناع صدقهما على شي

فلا يكون بينهما عموم أصلا. وإنها قيد التباين بالكلي؛ لأن التباين قد يكون جزئياء

وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر في الجملة» فمرجعه إلى سالبتين

جزئيتين كما أن مرجع التباين الكلي سالبتان كليتان.

والتباين الحزئي إما عموم من وحه أو تباين كلي؛ لأن المفهومين إذا لم يتصادقا في

بعض الصورء فإن لم يتصادقا في صورة أصلا فهو التباين الكلي» وإلا فالعموم من

وجه. فلما صدق التباين الحزئي على العموم من وجه وعلى التباين الكلي لا يلزم

من تحققق التباين الحزئي أن لا يكون بينهما عموم أصلا. فإن قلت: الحكم بأن الأعم

من شيء من وجه ليس بين نقيضيهما عموم أصلا باطل؛ لأن الحيوان أعم من

الأبيض من وجه وبين نقيضيهما عموم من وجه. فنقول: المراد منه أنه ليس يلزم أن

يكون بين نقيضيهما عموم فيندفع الإشكال؛ أو نقول: لو قال: "بين نقيضيهما

عموم" لأفاد العموم في جميع الصور؛ لأن الأحكام الموردة في هذا الفن إنما همي

كليات» فإذا قال: ن نقيضيهما عموم أصلا" كان رفعا للإيجاب الكلي»

او سد لم يتبين مما ذكره النسبة بين نقيضي

الأمرين بينهما عموم من وجه؛ بل تبين عدم النسبة بالعموم» وهو بصدد ذلك»

فاعلم أن النسبة بينهما المباينة الحزئية؛ لأن العينين إذا 00س

يصدق بدون الآخر كان النقيضان أيضا كذلكء ولا نع بالمباينة الحزئية إلا هذا

القدر. ونقيضا المتباينين متباينان تباينا حزئيا؛ لأنهما إما أن يصدقا معا على شيء

كاللاإنسان واللافرس الصادقين على الحماد؛ أو لا يصدقا كاللاوجود واللاعدم,

فلا شيء ما يصدق عليه اللاوجود يصدق عليه اللاعدم وبالعكسء وأيا ما كان

يتحقق التباين الحزئي بينهماء أما إذا لم يصدقا على شيء أصلا كان بينهما تباين

كلي؛ فيتحقق التباين الجزئي بينهما قطعاء وأما إذا صدقا على شيء كان بينهما

تباين حزئي؟ لأن كل واحد من المتباينين يصدق مع نقيض الآخرء فيصدق كل

واحد من نقيضيهما بدون نقيض الآخرء فالتباين الجرئي لازم جزما. وقد ذكر في

المئن ههنا ما لا يحتاج إليهء وترك ما يحتاج إليهء أما الأول: فلن قيد "فقط" بعد

قوله: "ضرورة صدق أحد المتباينين مع نقيض الآخر" زائد لا طائل تحتهء وأما

الثاني: فلأنه وجب أن يقول: ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع نقيض

الآحر؛ لأن التباين الحزئي بين النقيضين صدق كل واحد منهما بدون الآخر» لا صدق

اعد نسهها بنو الأعره فليس بيلزم من صذق أجد الشيقين مع

نقيض الآخر صدق كل واحد من النقيضين بدون الآحرء فترك لفظ "كل" ولا بد

منه. وأنت تعلم أن الدعوى يثبت ,جرد المقدمة القائلة بأن كل واحد من المتباينين

يصدق مع نقيض الآخر؛ لأنه يصدق كل واحد من النقيضين بدون الآخر حينئذ»

وهو الباينة ازئية» فباقي المقدميات هستعدرك

قآل؛ الرابع: الحزئي كما يقال على المعئ المذكور المسمّى بالحقيقي» فكذلك يقال

على كل أخص تحت الأعم ويسمى الحزئي الإضافي» وهو أعم من الأول؛ لأن كل

حزئي حقيقي فهو جزئي إضافي دون العكسء أما الأول: فلاندراج كل شخص

تحت الماهيات المعراة عن المشخّصاتء» وأما الثاني: فلجواز كون الحزئي الإضافي

كلياء وامتناع كون الحزئي الحقيقي كذلك.

أقول: الجرئي مقول بالاشتراك على

المعنى المذكورء ويسمى جزئيا حقيقيا؛ لأن جزئيته بالنظر إلى حقيقته المانعة من

الشركة؛ وبإزائه الكلي الحقيقي» وعلى كل أخص تحت الأعم كالإنسان بالنسبة إلى

الحيوان» ويسمى جزئيا إضافيا؛ لأن جزئيته بالإضافة إلى شيء آخرء وبإزائه الكلي

الإضافيء وهو الأعم من شيء آخر. وفي تعريف الحزئي الإضافي نظر؛ لأنه والكلي

الإضافي متضايفان؛ لأن معي الحزئي الإضائي الخاص؛ ومعى الكلي الإضايٌ العام

وكما أن الخاص خاص بالنسبة إلى العام» كذلك العام عام بالنسبة إلى الخاص»

وأحد المتضايفين لا يجوز أن يذكر في تعريف المتضايف الآخر»

وإلا لكان تعقله قبل تعقله لا معه؛ وأيضا لفظة "كل" إنما هي للأفراد» والتعر

بالأفراد ليس ججائز» فالأولى أن يقال: هو الأحص من شيء. وهو أي اللحزئي

الإضاني أعم من الحزئي الحقيقي يعن أن كل جزئي حقيقي جزئي إضافٍ بدون

العكسء أما الأول: فلأن كل حرق حقيقي فهو مندرج تحت الماهية المعراة عن

الملشخصات كما إذا حردنا زيدا عن المشخصات الي بحا صار شخصا معينا بقيت

الماهية الإنسانية» وهي أعم منه.ء فيكون كل حزئي حقيقي مندرجا تحت أعمء

فيكون حزئيا إضافيا. وهذا منقوض

بواجب الوجود؛ فإنه شخص معينء ويمتنع أن يكون له ماهية كلية» وإلا فهو إن

كان بحرد تلك الماهية الكلية يلزم أن يكون أمر واحد كليا وجزئياء وهو محال» وإن

كان تلك الماهية مع شيء آخر يلزم أن يكون واجب الوجود معروضا للتشخص»

وهو محال؛ لما تقرر في فن الحكمة أن تشخص واجب الوجود عينه,

وأما الثاني: فلجواز أن يكون الحزئي الإضافي كليا؛ لأنه الأخحص عن الشيىئء

والأحص من شيء يجوز أن يكون كليا تحت كلي آخر بخلاف الحزئي الحقيقي؛ فانه

يمتنع أن يكون كليا. قال: الخامس: النوع كما يقال على ما ذكرناه» ويقال له

النوع الحقيقي؛ فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس في

جواب ما هو قولا أولياء ويسمى النوع الإضافي.

أقول: النوع كما يطلق على ما ذكرناه» وهو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في

جواب ما هوء ويقال له: النوع الحقيقي؛ لأن نوعيته إنما هي بالنظر إلى حقيقته

الواحدة الحاصلة في أفراده» كذلك يطلق بالاشتراك على كل ماهية يقال عليها

وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو قولا أوليا أي بلا واسطة كالإنسان بالقياس إلى

الحيوان؛ فإنه ماهية يقال عليها وعلى غيرها كالفرس الجنسء وهو الحيوان حي إذا